مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي ISSN : 2716-9502
المجلد: الرابع العدد: الأول السنة: 2023 ص 10-24

تاريخ الإرسال: 2023/05/22 تاريخ القبول:2023/06/05

دور الإنفاق الاستثماري في توفير مناصب الشغل "التجربة السعودية أنموذجا"

The Role of Investment Spending in Providing Job Positions "The Saudi Experience as a Model"

رقاني لالة فاطمة

Reggani Lalla Fatma

جامعة تمنراست، reggani.lalafatma@univ-tam.dz

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز الدور الفعال للإنفاق الإستثماري في توفير مناصب الشغل، وذلك من خلال مناصب الشغل التي توفرها المشاريع الإستثمارية العامة، وكذا مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعومة.

وقد برهنت التجربة السعودية على أن للمشاريع الإستثمارية دور كبير في خلق مناصب الشغل فقد وفرت الإستثمارات العامة حوالي 1 950 015 منصب شغل ، كما أن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له الدور الكبير في خلق مناصب الشغل حيث أفضت الدراسة إلى أن المؤسسات المتناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة في السعودية قد وفرت 5 040 211 منصب شغل.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الإستثماري، المشاريع الإستثمارية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البطالة، مناصب الشغل.

Abstract

This research paper aims to highlight the effective role of investment spending in providing jobs, through the jobs provided by public investment projects, as well as jobs provided by supported small and medium enterprises.

The Saudi experience has demonstrated that investment projects have a major role in creating job positions, as public investments have provided about 1,950,015 jobs, and support for small and medium enterprises has a major role in creating job positions. Saudi Arabia has provided 5 040 211 jobs.

Keywords: Investment spending, Investment projects, Small and medium enterprises, Unemployment, Jobs.

المؤلف المرسل: رقاني لالة فاطمة، الإيميل: reggani.lalafatma@univ-tam.dz

مقدمة:

يعتبر الإنفاق الإستثماري الوسيلة الناجعة والفعالة في تحقيق أهداف السياسات الإستثمارية، حيث أن التوسع في النفقات الإستثمارية العامة من خلال إقامة إستثمار في البنى التحتية وتطويرها فضلا عن دعم التنمية الإقتصادية والبشرية، ودعم المشاريع الإنتاجية كفيل بتوفير مناصب الشغل للقضاء على البطالة، هذه الأخيرة التي تعتبر أحد أهم المشاكل التي تعاني منها الدول، لاسيما النامية.

إن السعودية على غرار الدول النامية تسعى جاهدة لتطوير بنيتها الاستثمارية وتحقيق أهدافها التنموية بما يخدم ويحفز الطلب الكلي لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الإقتصادية، لذا فقد اتخذت من سياسة الإنفاق الاستثماري كإستراتيجية لها لتحسين المؤشرات الاقتصادية، وهذا مكان واضحا من خلال التوسع الجلي في النفقات الإستثمارية خلال (2004-2019)

ومما سبق يتم طرح الإشكالية كما يلي:

إن كانت سياسة الإنفاق الإستثماري يتم اتخاذها كإستراتيجية وأداة لتحسين المؤشرات الإقتصادية، **فهل للإنفاق الإستثماري الدور الفعال في الحد من البطالة وخلق مناصب الشغل؟**

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى إبراز الدور الفعال لسياسة الإنفاق الإستثماري في توفير مناصب الشغل من خلال – الإستثمارات العمومية ودعم المشاريع الإنتاجية وبالتالي تخفيض البطالة، من خلال رصد التجربة السعودية كنموذج لإبراز دور الإنفاق الإستماري في الحد من البطالة وخلق مناصب الشغل.

منهج الدراسة: إن الدراسة اعتمدت بدرجة أولى على المنهج الوصفي لكشف كل ما يتعلق بجوانب الإنفاق الاستثماري وأهميته، فضلا عن وصف البطالة، أنواعها، أسبابها وآثارها، بالإضافة للمنهج التحليلي عند تحليل مختلف الإحصائيات والتطورات التي تم معالجتها في الجداول.

هيكل الدراسة: وحتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة وإعطاء هذا الموضوع حقه من الدراسة والتحليل، تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث محاور أساسية وهي: *-المحور الأول: الإنفاق الإستثماري؛ *-المحور الثاني: البطالة؛ *-المحور الثالث: الإنفاق الإستثماري في السعودية ودوره في خلق مناصب الشغل.

1- الإنفاق الإستثماري

تتخذ بعض الدول من التوسع في النفقات الإستثمارية كسياسة لها بهدف تنشيط إقتصادياتها، وذلك لما للنفقات الإستثمارية من دور هام وفعال في دعم النمو وتحقيق الإستقرار الإقتصادي.

1-1 مفهوم النفقات الإستثمارية

إن النفقات الإستثمارية هي تلك المتعلقة بتكوين وتحصيل رأس المال، حيث يكون الهدف منها هو توسيع الطاقة الإنتاجية لتحقيق النمو الإقتصادي، حيث تتصف بالمرونة والإستجابة تبعا لتغيرات القدرة المالية للدولة.[1]

وتسمى النفقات الإستثمارية أيضا "نفقات التجهيز و كذا "النفقات الرأسمالية" ويعنى بهذا النوع من الإنفاق بتكوين وتحصيل رأس المال الثابت من مخزون أراضي وكذا أصول غير مادية، فهو بذلك يشمل الإنفاق على البنية الأساسية والمشروعات العامة وكذل كل ما تدفعه الحكومة في شكل إعانات للإستثمار الخاص؛[2] فالهدف منها هو توسيع الطاقة

الإنتاجية لتحقيق النمو الإقتصادي، وتوصف أنها مرنة وتستجيب بسرعة لتقلبات المقدرة المالية للدولة؛[3] وهي النفقات التي تهدف إلى تنمية الثروة القومية وتشتمل على إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتحويلات الرأسمالية إلى الدخل، وتستهدف برامج الإستثمار العام في الدول النامية تعظيم صافي القيمة المالية للمشاريع، التي ترتبط بمدى توفر الموارد والقيود المؤسسة و الإقتصادية الكلية.[4]

إن النفقات الإستثمارية هي النفقات الإنتاجية التي تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية فضلا عن ما تحدثه من زيادة في الدخل القومي؛[5] وهي تلك المخصصة لشراء الموجودات الثابتة والمخزون والموجودات المعنوية والموجودات المالية والتحويلات الرأسمالية المدفوعة نقدا أو عينا، يتركز بشكل أساسي على الإنفاق على البنى التحتية، فضلا عن الإنفاق على المشاريع الإنتاجية.[6]

1-2أنواع النفقات الإستثمارية

يعمل الإنفاق الإستثماري على توفير البيئة المناسبة لنمو النشاطات الإقتصادية، ويعتبر أداة تحقيق أهداف المجتمعات، من زيادة معدلات النمو الإقتصادي وخفض معدلات البطالة...الخ، وينقسم الإنفاق الإستثماري إلى فرعين هما:

- الإنفاق الإستثماري المباشر (الإنتاجي): يتمثل في إقامة المشاريع الصناعية والزراعية..إلخ والتي يترتب عليها سلع وخدمات حاصل إنتاجها يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي؛[7] ويحددها بيتلهام في أربع أنواع من النفقات وهي نفقات التنمية، زيادة التكاليف العامة الإجتماعية، ارتفاع الحجم الكلي للعوائد الفردية للمنتجين، الزيادات في مخزون المواد اللازمة لتحقيق مستوى أعلى من النشاط الإقتصادي، وهذه النفقات جميعها تهدف إلى زيادة الإنتاج والتنمية.[8]
- الإنفاق الإستثماري غير المباشر: ويتمثل بالهياكل المخصصة لإقامة البنى الإرتكازية من طرق و وجسور وسدود ومشاريع الكهرباء...إلخ ويترتب على هذه النفقات زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ تحقق هذه النفقات ما يسمى بالوفورات الخارجية التي تجعل الكثير من الإستثمارات الخاصة والعامة ممكنة اقتصاديا من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج في المشروعات الصناعية وغيرها.[9]

1-3أهمية النفقات الإستثمارية

يعتبر الإنفاق الإستثماري الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الدول في التنمية، حيث تبرز أهميته في كونه المحرك الرئيسي للنشاط الإقتصادي للدولة، ويظهر ذلك من خلال:

- البحث عن المنفعة العامة من خلال زيادة معدلات العمل ومواجهة مشكلة البطالة؛
- زيادة الإنتاج والإنتاجية والتنويع في المنتجات والمنافسة في السوق التجارية مما يؤدي إلى الزيادة في الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الدخل الفردي وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين؛
- توظيف جميع عناصر الإنتاج من أجل توفير سلع وخدمات في المجتمع كما يساعد في التنمية الإقتصادية خاصة عند توظيف عناصر الإنتاج الرأسمالية منها؛

- توفير حاجيات الأفراد والجماعات وكذا مناصب شغل جديدة ورفع الدخل الفردي الوطني وبالتالي الحد من نسبة البطالة والفقر؛
- دعم الحكومة للمشاريع القائمة يدعم المنتج المحلي ويقوي المؤسسات المحلية أمام منافسة الأجنبية بمنتجاتها؛
- تكوين الثروة وتنميتها وبالتالي زيادة معدلات التكوين الرأسمالي؛[10]
- تجميع المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الإستثمار؛
- دعم ميزان الدفوعات، وهذا عن طريق إنتاج سلع قادرة على منافسة السلع الأجنبية؛
- إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة إلى مجالات عدة، والتي ساهمت بشكل كبير في تخفيض تكلفة السلع والخدمات؛
- دعم عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية؛[11]
- يؤدي الإنفاق الإستثماري إلى زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري من خلال المكافآت (الأجور والمرتبات) التي تتولد لعوامل الإنتاج المشاركة في حدوث هذا الدخل، فضلا عن زيادة المقدرة الإنتاجية للدولة؛[12]
- يلعب الإنفاق الإستثماري يلعب دورا كبيرا في تحديد معدل النمو الإقتصادي حيث أن كل زيادة في هذا الإنفاق تمثل إما إضافة طاقة إنتاجية جديدة أو إصلاح طاقة إنتاجية معطلة؛[13]
- يعد الانفاق الرأسمالي (الإشماري) من أهم الأدوات التي تساهم في نمو السياسات التي تتماشى بشكل معاكس مع الدورات الإقتصادية، والتي تعد فعالة في المدى المتوسط، حيث يمكن استخدام الانفاق الرأسمالي لموازنة التباطؤ في الأنشطة الإقتصادية الناتج عن الإنخفاض في الطلب الداخلي أو الخارجي؛[14]

تظهر أهمية الإنفاق الإستثماري من خلال كونه يهدف إلى تحقيق أكبر معدل نمو إقتصادي ممكن، تحقيق التوظيف الكامل؛ زيادة القيمة المضافة، المساهمة في دعم ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة الوطنية.[15]

2- البطالة

تعتبر البطالة من المشاكل التي تؤرق المجتمعات والحكومات بإختلاف درجات تقدمها، حيث تسعى جميع الدول للحد منها نظرا لآثارها السلبية على الفرد والمجتمع.

2-1 مفهوم البطالة

البطالة لغة: جاء في لسان العرب لإبن منظور قوله "بطل الشيئ يبطل بطلاً" وبطولا وبطلاً: ذهب ضياعا وخسرا، وبطل يبطل بطالة وبطالة أي تعطل فهو بطال ومن المعاجم الجديدة المجند في اللغة والإعلام فقد عرف البطالة بأنها "التعطل والتفرغ من العمل: تعطل وتفرغ فهو بطال".[16]

أما اصطلاحا فنجد مفاهيم وتعاريف مختلفة، فقد عرفت أنها "عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم أنهم يبحثون عن العمل بشك جدي"،[17] وعرفت أيضا أنها "تعطل جانب من قوة العمل البشرية عن العمل المنتج إقتصاديا تعطلا إضطرارياً، رغم نشدانه العمل ورغبته فيه"،[18]

و "البطالة هي عدم وجود فرص عمل مشروعة لمن توافرت له القدرة على العمل والرغبة فيه"،[19] كما يراها البعض على أنها "الفرق بين كمية العمل المعروضة وكمية العمل المأجورة"[20].

2-2 أنواع البطالة:

للبطالة أنواع مختلفة ومتعددة، وذلك تبعا لأختلاف أسباب ظهورها والمحيط الذي ظهرت فيه، ونذكر من هذه الأنواع مايلي:

- **البطالة السافرة "الصريحة":**

تتمثل البطالة السافرة في وجود أفراد قادرين على العمل ولا يشغلون أية وظائف وبالتالي يكون وقت العمل بالنسبة لهم صفرا وإنتاجيتهم صفراً، وتمثل البطالة السافرة أكثر أشكال البطالة ذيوعا بوصفها الصورة الوضاحة للبطالة وهي البطالة التي ينصرف إليها الذهن عندا يثار موضوع البطالة، ويطلق عليها أيضا البطالة المفتوحة؛[21]

- **البطالة الإجبارية:** ويقصد بها الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل قسري، أي دون إرادته أو إختياره، وتحدث عن طريق تسريح العمال بشكل قسري مع أن العامل راغب في العمل –مثل ظاهرة المعاش المبكر الإجباري– وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد،
- **البطالة الهيكلية:** لقد تم تعريف البطالة الهيكلية على أنها ذلك النوع من التعطل، في القوة العاملة نتيجة لتغيير الهيكل الاقتصادي أو بمعنى أدق تغيير الهيكل الإنتاجي كالتغيير في هيكل الطلب على المنتجات أو تغيير الفن الإنتاجي أو انتقال الصناعات للتوطن في أماكن أخرى فنتيجة للتطور التكنولوجي والتقدم العلمي فإن استخدام التكنولوجيا الحديثة أمر ضروري، حتى تصبح السلع و الخدمات مستجيبة للمعايير الدولية، إلا أن ذلك يتطلب يد عاملة متخصصة، الشيء الذي يجبر أرباب العمل والمؤسسات على الاستغناء عن العمالة البسيطة و تعويضها بأخرى مؤهلة، وهكذا كلما زاد التقدم التكنولوجي كلما زادت معدلات البطالة الهيكلية،[22]
- **البطالة العرضية:** وهي البطالة التي تنشأ في الصناعات و الخدمات ذات الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي، سواء المتمثلة في الظروف المناخية أو الموسمية، فهذه الأعمال العرضية أو الموسمية تدر دخلا على صاحبها، لكن هذا الدخل متقطع، إذ ينقطع بإنقطاع العمل أي انتهاء الموسم أو انتهاء العمل العرضي،[23]
- **البطالة المقنعة:** ويقصد بها الحالة التي تكتظ بها المنشآت بعدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة زائدة لا تنتج، فنحن في حالة يوحى بأن هناك فئة من العمال في حالة عمل أي أنها تشغل وظيفة وتتقاضى أجرا، ولكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئا إلى الإنتاج، وكانت هذه البطالة منتشرة في القطاع الزراعي بالبلاد النامية وكذلك في قطاع الخدمات الحكومية وذلك بسبب انتهاج الحكومات السياسات الخاصة نحو الالتزام بتعيين الخريجيين،[24]

3-2 آثار البطالة على الإقتصاد

تعتبر البطالة من أشد المعضلات التي شغلت المفكرين الاقتصاديين عبر الزمن، في محاولة تفسيرها والبحث في أسبابها وذلك بهدف الوصول إلى نتائج تفيد بالتقليل منها، وذلك للآثار السلبية الجمة على الإقتصاد ونذكر منها:

- ارتفاع عبئ الإعالة بسبب إنخفاض المنتجين وإرتفاع المستهلكين، من ضمنهم العاطلين عن العمل، مما يؤدي إلى إنخفاض الإدخار وبالتالي إنخفاض القدرة على الإستثمار ومن ثم إنخفاض القدرة الإنتاجية وإنخفاض الإنتاجية؛
- التأثير على الأجور مما يؤدي إلى إنخفاضها وبالتالي تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور؛
- الفقدان التدريجي لمهارات وخبرات العمال المهرة ومتوسطي المهارة بسبب طول فترة بطالتهم؛[25]
- يعتبر عنصر العمل عنصر رئيسي من عناصر الإنتاج وعدم استغلال هذا المورد يضيع على الإقتصاد فرصة إشباع الحاجات التي كانت ستوفرها تلك القوة العاملة والقادرة على العمل والإنتاج؛
- تعتبر البطالة هدر للطاقة الإقتصادية البشرية والتفريط في مورد عنصر العمل التي تصرف الدولة مبالغ مالية هامة لتعليمه وتكوينه وتأهيله؛
- تناقص القوة الإدخارية للمجتمع، وارتفاع معدلات التضخم فهناك العديد من الدراسات التي توجد علاقة موجبة بين التضخم والبطالة؛[26]
- ارتفاع عدد المستهلكين بالنسبة لعدد المنتجين؛
- احتلال معادلة الإستهلاك للإنتاج، مما يؤدي إلى أن الإقتصاد يستهلك نفسه ولا ينمو؛
- العجز عن ضمان مدخرات التنمية وبالتالي نقص الإستثمار؛
- خسائر مادية كبيرة جدا تتحملها الدولة في التعليم والصحة والضمان الإجتماعي؛[27]

3- الإنفاق الإستثماري في السعودية ودوره في خلق مناصب الشغل

تسعى العديد من الدول ولاسيما النامية منها على غرار دولة السعودية إلى حفز معدلات نموها من خلال المنهج الكينزي، وذلك بالتوسع في النفقات الإستثمارية، هذه الأخيرة التي من شأنها تحفيز الطلب الكلي وبالتالي انعاش الإقتصاد، الرفع من الناتج المحلي الإجمالي وتوفير مناصب الشغل.

3-1 دور الإستثمارات العامة في خلق مناصب الشغل.

إن المملكة العربية السعودية اتخذت من التوسع في النفقات الإستثمارية منهجا لها للبلوغ للأهداف المسطرة، وذلك ما يبدو واضحا من خلال الإرتفاع الملحوظ في النفقات الإستثمارية خلال (2004-2019)، والجدول الموالي يوضح ذلك

جدول رقم (01): تطور مجموع النفقات الإستثمارية في السعودية خلال (2004-2019)

الوحدة (مليار ريال سعودي)

السنة	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
النفقات الإستثمارية	118.75	135.9	165.7	190.1	211.3	247.9
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
النفقات الإستثمارية	290.4	319.2	376.6	462	484.6	540
السنة	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	/	/
النفقات الإستثمارية	433.4	467.8	551	628	/	/

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على ميزانيات الدولة السعودية، وزارة المالية

من الجدول أعلاه يتضح التوسع المعتبر في النفقات الإستثمارية حيث تضاعفت من 118.75 مليار ريال سعودي سنة 2000 إلى 628 مليار ريال سعودي سنة 2019، وقد شهدت انخفاضا طفيفا سنة 2016 ويعود ذلك لتداعيات الأزمة النفطية التي أثرت سلبا على الإيرادات العامة كون السعودية دولة ريعية، وبالتالي تأثرت النفقات الإستثمارية، لكن ما لبثت أن عادت للإرتفاع في السنة الموالية، والجدير بالذكر أن هذه النفقات ركزت على قطاعات محددة وعلى رأسها الإهتمام بالتنمية البشرية من تعليم وصحة وخدمات إجتماعية كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (02): تطور النفقات الإستثمارية حسب القطاعات في السعودية خلال (2004-2019)

الوحدة: (مليار ريال سعودي)

	التعليم	التنمية الإجتماعية	النقل والإتصال	الخدمات البلدية	الموارد الإقتصادية
2004	63.65	24.3	7.2	8.5	15.1
2005	70.1	27.1	8.85	10.65	19.2
2006	87.3	31	11.5	13.4	22.5
2007	96.7	39.5	13.6	15.5	24.8
2008	105	44.4	16.4	17	28.5
2009	122.1	52.3	19.2	18.9	35.4
2010	137.6	61.2	23.9	21.7	46
2011	150	68.7	25.2	24.5	50.8
2012	168.2	86.5	35.2	29.2	57.5
2013	204	100	65	36	57
2014	210	108	66.6	39	61
2015	217	160	63	40	60
2016	207	124.8	30.8	34	36.8
2017	200	120.4	52.2	47.9	47.3
2018	192	147	54	53	105
2019	193	172	70	62	131

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على ميزانيات الدولة السعودية، وزارة المالية

الملاحظ من الجدول أن النفقات الإستثمارية في تزايد مستمر لاسيما في مايخص القطاعات التي تهتم بالتنمية البشرية وذلك تحقيقا لجملة من الأهداف التي تسعى السعودية لتحقيقها، كما تهدف هذه الأخيرة إلى المزيد من التوسع

في الإنفاق الإستثماري ضمن رؤية 2030 والتي شملت عدة برامج تمس مختلف النواحي ولعل من أهمها برنامج التحول الوطني الذي يهدف إلى:[28]

- زيادة نسبة التجمعات السكانية المغطاة بالخدمة الصحية من 78% إلى 88%؛
- زيادة نسبة تلقي المرضى للرعاية الطبية خلال 4 ساعات من دخولهم بوابة الطوارئ إلى الخروج منها من 36% إلى 54%؛
- زيادة نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي من 22% إلى 23%؛
- زيادة نسبة الإقتصاد الرقمي غير النفطي من 2% إلى 3%؛
- تطوير القطاع السياحي بزيادة عدد مواقع التراث القابلة للزيارة من 241 إلى 447؛
- زيادة مساهمة المنظمات غير الربحية في الناتج المحلي الإجمالي من 0.2% إلى 0.6%.

لقد انتهجت السعودية سياسة توسعية بهدف الرفع من النمو الإقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، وهذا ماكان موضح من خلال الحجم المعتبر للإستثمارات العمومية، هذه الأخيرة التي جاءت لتطوير أهم القطاعات قد وفرت مناصب شغل معتبر، في عدة قطاعات حسب ماهو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (03): مناصب الشغل التي وفرتها الإستثمارات العامة في السعودية إلى غاية 2017

القطاعات	عدد مناصب الشغل	النسبة (%)
الزراعة والصيد	41 945	2.1
الصناعة	561 043	28.8
التشييد	709 043	36.4
التجارة والإقامة والإطعام	138 513	7.1
المال والتأمين والعقارات	64 318	3.3
الأنشطة المهنية والعلمية	23 495	1.2
الخدمات الإدارية	144 463	7.4
التعليم	7 876	0.4
الخدمات الإجتماعية	87 514	4.5
النقل والمعلومات	171 804	8.8
المجموع	1 950 015	100

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مسح الأجور والتوظف، الهيئة العامة للإحصاء

يتأسس من الجدول أعلاه أن الإستثمارات العامة وفرت 1 950 015 منصب شغل حسب أخر مسح للهيئة العامة للإحصاء بالسعودية والذي كان سنة 2017، ويبين الجدول أن قطاع التشيد تتركز فيه مناصب الشغل بنسبة 36.4% حيث وفر 709 043 منصب شغل إلى غاية 2017، يليه قطاع الصناعة ب 28.8% الذي وفر 561 043 منصب

شغل، ثم قطاع الخدمات وقطاع التجارة والإقامة والإطعام التي وفرت مانسبته 7.1% و 7.4% على التوالي، ثم تتوالى القطاعات الأخرى، وهذا إن دل على شيئ فهو يدل على فعالية الإستثمارات العامة في توليد مناصب الشغل.

3-2 دور دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل

تعتمد الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالسعودية تعريفا لمشروعات القطاع يستند إلى معيارين أساسين وهما (حجم العمالة وقيمة المبيعات السنوية) للتمييز بين المشروعات متناهية الصغر، المشروعات الصغيرة والمشروعات المتوسطة، تصنف المشروعات التي توظف أقل من 5 عمال، أو تلك التي يبلغ عدد مبيعاتها أقل من 3 مليون ريال سعودي كمنشآت متناهية الصغر، فيما تصنف المشروعات التي توظف ما بين 6 إلى 49 عاملا، أو تلك التي تتراوح مبيعاتها السنوية ما بين 3 إلى 40 مليون ريال سعودي على كونها (منشآت صغيرة)، أما المشروعات المتوسطة فهي تلك التي يتراوح حجم العمالة فيها بين 50 إلى 249 عامل، وتتراوح مبيعاتها السنوية بين 40 مليون وأقل من 200 مليون ريال سعودي، ووفقا للتعريف المعتمد فإن حوالي 99% من المنشآت في المملكة تصنف كمنشآت صغيرة ومتوسطة.[29]

- بلغت المنشآت المتناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة في السعودية 977 535 منشأة نهاية 2017، منها 852 268 منشأة متناهية الصغر، 461 117 منشأة صغيرة و 806 7 منشأة متوسطة تنشط في العديد من المجالات وهي موزعة حسب الجدول التالي:

جدول رقم (04): توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية حسب نشاطها

النشاط	عدد المنشآت	النسبة
تجارة الجملة والتجزئة	462 293	47.3
الصناعة التحويلية	106 788	10.9
الإقامة والإطعام	104 525	10.7
الزراعة والصيد	93 923	9.6
الخدمات الجماعية والشخصية	69 581	7.1
التشييد	32 082	3.3
الأنشطة العقارية	31 078	3.2
الخدمات الإجتماعية	19 750	2
الأنشطة المهنية والتقنية	11 629	1.2
النقل والتخزين	16 342	1.7
التعليم	7 940	0.8
المال والتأمين	5 831	0.6
المعلومات والإتصالات	5 108	0.5
الصحة والعمل الإجتماعي	4 817	0.5
الماء والصرف الصحي	2 260	0.2

الفنون والترفيه	2 328	0.2
الكهرباء والغاز	720	0.1
البترول والمعادن	540	0.1
المجموع	**977 535**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مسح الأجور والتوظف، الهيئة العامة للإحصاء

يتأسس من الجدول أعلاه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتركز في تجارة الجملة والتجزئة بما نسبته 47.3% حيث بلغت 293 462 مؤسسة منها 700 422 منشأة متناهية الصغر، 201 38 منشأة صغيرة و 391 1 منشأة متوسطة، وقد ساهم قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بجانب مهم من الناتج المحلي الإجمالي بلغ إجمالي مساهمته نحو 22.3% سنة 2017، كما أنها دعمت هيكل الميزان التجاري بأكثر من 5% من إجمالي الصادرات الكلية،[30]وتطمح رؤية المملكة 2030 والإستراتيجية الوطنية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى رفع مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من 20% إلى 35%، وزيادة حجم قطاعها من 0.5 تريليون ريال سعودي سنة 2017 إلى 2.2 تريليون ريال سعودي سنة 2030، بالإضافة إلى رفع النمو المركب لهذا القطاع من 4.9 سنة 2017 إلى 11.6% سنة 2030.[31]

وقد أولت الحكومة السعودية الإهتمام البالغ بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك دراية منها بالفائدة التي تعود بها على الإقتصاد، وللعمل على نموها وتوفير البيئة المناسبة لإنشائها فقد جندت السعودية مختلف الهيئات التي تكفل ذلك، ومن هذه الهيئات والمؤسسات نذكر:

- برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة: تم اعتماده بموجب قرار وزير المالية السعودي سنة 2005 المتضمن القواعد التنظيمية لهذا البرنامج، وأسندت إدارته إلى صندوق التنمية الصناعية السعودي بهدف توفير الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التغلب على معوقات تمويلها، خصوصا وإن لم يكن هناك قدرة على تقديم الضمانات المطلوبة لجهة التمويل؛

- صندوق المئوية: يعتبر مؤسسة مستقلة غير ربحية تهدف إلى دعم الشباب لبدء مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة ومساعدتهم حتى يصبحوا رواد ورائدات أعمال، فالصندوق لا يقدم دعم تمويلي فقط للشباب وإنما يسعى أكبر قدر من الخدمات التي تساعدهم على تأسيس وإنجاح أعمالهم، فمن الخدمات التي يقدمها الصندوق لرواد الأعمال: تمويل فكرة مشروع، تدريب، دراسة جدوى، إنتساب للمرشدين ورعاية للمشاريع؛

- برنامج بادر: أطلقت مدينة الملك عبد العزيز أول حاضنة بالبرنامج تحت إسم حاضنة بادر لتقنية المعلومات والإتصالات في نهاية عام 2008، تلتها الحاضنة الثانية سنة 2010 التي أطلق عليها حاضنة بادر للتصنيع المتقدم، ومن ثم حاضنة بادر للتقنية الحيوية وغيرها، تهدف هذه الحاضنات إلى دعم ريادة الأعمال من خلال

تزويد رواد الأعمال بالمعلومات والبيانات، وتقييم وتطوير المهارات والقدرات الفردية، وتقديم الإستشارات والإرشاد لهم على نطاق واسع لتطبيق معرفتهم وابتكاراتهم؛[32]

- معهد ريادة الأعمال الوطني: يعتبر تنظيم وطني مؤسسي مستقل غير ربحي أسس بمبادرة من وزارة الطاقة والمؤوسة العامة للتدريب التقني والمهني، ويهدف المعهد من خلال خدماته إلى نشر ثقافة العمل الحر، تطوير برنامج وطني لريادة الأعمال، وتطوير المنشآت الصغيرة والناشئة، بالإضافة إلى تمكين رواد الأعمال والمختصين من مسايرة المستجدات في مجال ريادة الأعمال والعمل الحر؛[33]

- فنار للإرشاد: هو منصة إجتماعية لرواد الأعمال تلعب دورا مهما في دعم وتمكين رواد الأعمال وذلك عن طريق توفير بيئة للتواصل السهل والسريع، من خلال استهداف رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم خدمات التواصل مع المرشدين من ذوي الخبرات الذين يقدمون المشورة، كما يقود بربط رواد الأعمال مع بعضهم البعض للنقاش في مختلف المواضيع التي تخص مشاريعهم ومنشآتهم والأمور المستحدثة في المجالات المختلفة؛

- مركز دعم المشروعات: مركز موحد يقدم حزمة من البرامج بالتعاون مع القطاعين العام والخاص لتطوير قدرات رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بهدف بناء منظومة اقتصادية تنافسية تضمن الإستدامة والإزدهار لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يقدم المركز عدد من الخدمات تتعلق بدعم الأعمال والتدريب والإستشارات والإرشاد؛

- خدمة دعم الأعمال: يقوم من خلالها فريق متخصص بتحديد احتياج المشروعات ورواد الأعمال، وتوجيههم للبرامج المناسبة، وتوثيق التحديات والمخاطر التي تمر بها المشروعات أو القطاعات وتحويلها للجهات ذات الإختصاص في "منشآت"، إضافة للوصول إلى خدمات تسجيل الشركات وبرامج التمويل، وبرامج الحاضنات ومعلومات السوق؛[34]

- حاضنات السعودية: يعود تاريخ نشأتها لسنة 2009 حين أنشئت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية متمثلة ببرنامج بادر لحاضنات التقنية بإنشاء الشبكة السعودية لحاضنات الأعمال (SBIN)كجهة إرشادية لمساعدة وتشجيع وتقديم أفضل الممارسات المتبعة لبرامج حاضنات الأعمال وفي عام 2018 قامت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" بتبني مشروع تطوير شبكة حاضنات الأعمال وتسميتها (حاضنات السعودية) لتشمل مسرعات الأعمال ومساحات العمل المشتركة بالسعودية، ونظرا لأهمية هذا القطاع تسعى حاضنات السعودية إلى تطوير منظومة ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية حسب أفضل الممارسات الدولية وفتح قنوات التواصل بين أعضائها مما يساهم في تأسيس شركات ناشئة قادرة على إتاحة فرص استثمارية واعدة تساهم في تعزيز مسيرة الاقتصاد الوطني وخلق المزيد من فرص العمل؛[35]

- معهد الملك سلمان لريادة الأعمال: تبنت جامعة الملك سعود إنشاء هذا المعهد لبناء ثقافة ريادة الأعمال وتنمية قدرات العناصر الريادية لتمكينهم من إنشاء وإدارة المنشآت الصغيرة بنجاح، وذلك بترسيخ ثقافة ريادة الأعمال لتنمية الدافع إلى العمل الحر بالتعاون مع الجهات المختصة وذات العلاقة في المجتمع، للعمل على المساهمة في تفعيل دور المنشآت الصغيرة لإيجاد وظائف وفرص عمل تستوعب خريجي مؤسسات التعليم والتدريب بالسعودية.[36]

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهدا نموا ملحوظا في السعودية، وقد ساعدت الهيئات الداعمة في ذلك، كما أن السعودية تطمح إلى توسيع هذا القطاع ضمن رؤى 2030، ويعد توفير مناصب الشغل من أهم ما تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي السعودية فإن هذا القطاع وفر ما يعادل 211 040 5 منصب شغل إلى غاية 2017، والجدول الموالي يوضح توزيع هذه المناصب حسب النشاطات:

جدول رقم (05): مناصب الشغل التي وفرتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية إلى غاية 2017

التجارة والإقامة والإطعام	2 290 833	45.6
الصناعة	767 465	15.2
التشييد	438 151	8.7
الخدمات الإجتماعية	339 821	6.7
الزراعة والصيد	306 246	6.1
النقل والمعلومات	217 502	4.3
التعليم	199 772	3.9
المال والتأمين والعقارات	191 160	3.8
الخدمات الإدارية	156 062	3.1
الأنشطة المهنية والعلمية	97 179	1.9
الفنون والتسلية	36 017	0.7
المجموع	5 040 211	100

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مسح الأجور والتوظف، الهيئة العامة للإحصاء

إن الجدول السابق يوضح أن مناصب الشغل التي توفرها المشروعات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة في السعودية تتركز في التجارة، الإقامة والإطعام بنسبة فاقت 45% وذلك أن المشاريع في هذا القطاع ناجحة ومربحة نتيجة تنامي عدد الزائرين لبيت الله الحرام الذي بالضرورة يعكس حاجتهم لخدمات الإقامة والإطعام بالإضافة للتجارة، ومع تنامي عدد المشروعات في هذا القطاع تزيد القدرة الإستعابية لمناصب الشغل والتي بلغت 833 290 2 منصب شغل، يليه قطاع التشييد بنسبة 15.2% والذي وفر465 438 منصب شغل، وذلك أن بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشارك في الإستثمارات العمومية كمناولة من الباطن، تليه الخدمات الإجتماعية والصحية بنسبة 8.7% والتي وفرت 151 438 منصب شغل، وبعدها تتوالى القطاعات الأخرى، لتوفر المشروعات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة ما قدره 211 040 5 منصب شغل.

لقد شهدت النفقات الإستثمارية بالسعودية توسعا مس جل القطاعات الحيوية، كما عرفت المؤسسات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة نموا معتبرا نظرا لتوفر الدعم اللازم التي وفرته مختلف الهيئات، وهذا مكان له الأثر الإيجابي في توفير مناصب شغل معتبرة، وبالتالي امتصاص البطالة والتخفيف من حدتها.

4- خاتمة:

تركز الدول على سياسة الإنفاق الإستثماري نظرا لنجاعتها في تحفيز الطلب الكلي و كونها علاجا ناجعا في حالات الكساد وذلك بعملها على تحفيز الإستثمار الخاص والعمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي، من خلال الدور الذي تلعبه في زيادة حجم الموارد الإقتصادية التي تحدد الطاقة الإنتاجية.

اعتمدت السعودية على سياسة الإنفاق الإستثماري نظرا لأهميتها في الإنتاج القومي من خلال رفع إنتاجية الإقتصاد وزيادة قدرته على النمو، وذلك بهدف التأثير على الهيكل الإقتصادي من خلال التوسع في الإستثمارات العامة ودعم المشاريع الإنتاجية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- تعتمد سياسة الإنفاق الإستثماري على نفقات تخصص لتكوين رأس المال، والتي تهدف إلى تنمية الثروة القومية؛
- تعتبر سياسة الإنفاق الإستثماري الأكثر نجاعة في دفع عجلة النشاط الإقتصادي وتنميته وذلك بتوفير البيئة الملائمة للنمو، فضلا عن تشجيع الإستثمارات الخاصة وتنمية القطاعات الإنتاجية؛
- يعتبر الإنفاق الإستثماري من أهم الأدوات الإقتصادية حيث يركز على تكوين طاقات إنتاجية جديدة لإقامة المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة بغرض زيادة حجم إنتاجها وطاقتها الإنتاجية؛
- تهتم الدول النامية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها قاطرة التنمية الإقتصادية، وتعمل على توفير البيئة المناسبة لنشاطها بحيث تقدم الدعم اللازم لها، حيث أن مصر أجرت العديد من الإتفاقيات الدولية بهدف تمويل هذه المؤسسات؛
- نحجت سياسة الإنفاق الإستثماري في السعودية في إمتصاص جزء من البطالة من خلال توفير مناصب شغل معتبرة؛
- توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية مناصب شغل أكبر من تلك التي توفرها الإستثمارات العامة وهذا ماكان واضح في من خلال الجدولين (05/04).

5- إقتراحات الدراسة: لقد تم التوصل في هذه الدراسة لجملة من النتائج التي نأمل أن تكون قد ساهمت ولو بشيء قليل في إثراء هذا الموضوع، ولفتح مجال النقاش ومواصلة البحث في هذا الموضوع، يمكن أن اقتراح بعض المواضيع:

1- سياسات الحد من البطالة في الدول النامية؛
2- أثر الإنفاق الإستثماري على التضخم في الدول النامية؛
3- دور التنويع الإقتصادي في الحد من البطالة في الجزائر.

6-المراجع

[1] .كرمية توفيق، "أثر التوسع في النفقات العامة على التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2001-2014"، مجلة معارف، العدد 22، 2017، ص4.

[2] .هاجر سلاطني، سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري وأثرها على التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر، 2013-2014، ص27

[3] .عطا الله بن مسعود، عبد الناصر بوثلجة، أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للإستثمار الخاص في الجزائر، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد07، جامعة الوادي، الجزائر، ص8.

[4] .طالب حسين الكريطي، علي قدوري الرويشدي، "أثر الانفاق الحكومي في الانفاق الخاص في العراق للمدة (1990-2016)"، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد28، المجلد07، العراق، 2018، ص6

[5] .هلال علي كاظم، سلمان كاظم خماط، "التحليل الإقتصادي للنفقات الإستثمارية والتشغيلية لمحافظة ذي قار للمدة (2006-2014)"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 06، العدد01، جامعة المثنى، العراق، 2016، ص6.

[6] .محمد فوزي محمد، أحمد عبد الكريم أحمد، سارة أكرم خطاب، تحليل وقياس العوامل المؤثرة في النفقات العامة في العراق للمدة (2009-2017)، مجلة تنمية الرافدين، العدد 122، المجلد 38، جامعة الموصل، العراق، ص4.

[7] .محمد صالح سلمان الكبيسي، نضال قادر حسن، "قياس وتحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي الإستثماري والناتج المحل الإجمالي غير النفطي في العراق للمدة (1990- 2011)"، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد20، العدد 78، جامعة بغداد، 2014، ص4

[8] .عبد الصمد سعودي، تقييم برامج الإستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الإقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014)، أطروحة دكتوراه، تخصص العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر، 2016/2015، ص72.

[9] .سيماء محسن علاوي، "الإنفاق الإستثماري الحكومي و أهميته في معالجة البطالة في العراق للمدة (2003-2008)"، مجلة دنانير، العدد06، العراق، ص8. -بتصرف-

[10] .بغداد بنين، ابراهيم قعيد، حسيبة شحتونة، "أثر الإنفاق الحكومي الإستثماري على النمو الإقتصادي: دراسة دولية للإقتصاديات النفطية (الإمارات، السعودية، الجزائر)"، مؤتمر التنمية المتوازنة دراسات في رؤية الملك سلمان الإقتصادية،السعودية، 25-2019/02/26،ص4

[11] .أنيسة عثماني، لامية بوحصان، "دراسة قياسية لأثر الإستثمارات العامة على النمو الإقتصادي في الجزائر، المؤتمر الدولي بعنوان تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، جامعة سطيف، الجزائر، 12/11/ مارس 2013، ص5.

[12] .علي سيف علي المزروعي، الياس نجمة، "أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة (1990-2009)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، العدد 01، المجلد 28 سورية، 2012، ص11.

[13] . اكتفاء عذاب زغير، العلاقة بين الإنفاق العام ومعدلات النمو الإجمالية والقطاعية في العراق للمدة (2004-2015)، دائرة تخطيط العلاقات، وزارة التخطيط العراقية، 2017، ص44.

[14] .مخلد العمري، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي، منتدى الإستراتيجيات الأردني، الأردن، 2013، ص8

[15] .عفيفة بجاي شوكت، عصام عبد الخضر، "فاعلية سياسات الإستثمار في مستوى التشغيل ومعدلات النمو الإقتصادي في العراق"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد 27، المجلد 11، العراق، 2019، ص3.

[16] . لؤي أديب العيسى، الفساد الإداري والبطالة، الطبعة الاولى، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص155

[17] .عبد الرحمان يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص205.

[18] .لؤي أديب العيسى، الفساد الإداري والبطالة، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2013 ، ص157

[19] .إضاءات، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، السلسلة السادسة، العدد 3،الكويت، 2013، ص2.

[20] .مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الاردن، 2007، ص183

[21] .لؤي أديب العيسى ، مرجع سابق، ص ص 165، 166.

[22] . خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي، المشكلة و الحل، الطبعة 1، مجموعة النيل العربية، مصر، 2004، ص 20.

[23] . عبد الفتاح سليمان مجدي ، عمر بن الخطاب، المشكلات الإقتصادية المعاصرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص27.

[24] .علي لطفي وآخرون، التحليل الاقتصادي الكلي، مكتبة عين شمس، مصر، 1998، ص115.

[25] . نوال بن فايزة ، إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة: 1990-2005 حالة الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM، رسالة ماجستير، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009-2010، ص42

[26] . محمد غردي ، "البطالة وآثارها الإقتصادية والإجتماعية في الوطن العربي"، مجلة الإبداع، العدد02، ص5.

[27] . فاطمة عبدلي ، الآثار الإجتماعية والإقتصادية للبطالة وعلاقتها بحركة السكان "دراسة البطالة عند خريجي الجامعات"، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، الجزائر ، ص22.

[28] https://www.vision2030.gov.sa/ar/programs/NTP.

[29] . هبة عبد المنعم وآخرون، **مرجع سابق**، ص87.

[30] .هبة عبد المنعم وأخرون، مرجع سابق، ص87.

[31] .هبة عبد المنعم وآخرون، مرجع سابق، ص93.

[32] . https://www.souqalmal.com/financial-education/sa-ar

[33] / https://www.riyadah.com.sa.

[34] .هبة عبد المنعم، مرجع سابق، ص95.

[35] https://saudiincubators.sa/ar.

[36] https://alriyadah.ksu.edu.sa/a.